

الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي

د/ عبد الرحمن بكر

جامعة الإسراء الخاصة/ الاردن

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي ، ولتحقيق هدف هذه الدراسة قام الباحث بتوزيع إستبانات على الأفراد العاملين في (5) شركات بواقع (5) استبانات لكل شركة ، حيث تم توزيع (25) استبانة على عينة الدراسة بطريقة عشوائية ، تم استرجاع (22) استبانة ، ، وأن النتائج بينت أنَّ تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصداقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات .

وتؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي امكانية تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل .

الكلمات المفتاح: الحوكمة ;التهرب الضريبي ;

Abstract:

This study aimed to find out how the application of the principles of corporate governance Aaldharabah and its impact in the reduction of tax evasion, and to achieve the goal of this study, the researcher distributed questionnaires to individuals working in (5) companies rose (5) questionnaires for each company, were distributed (25) questionnaire to a sample the study randomly retrieved (22) ,, a questionnaire and the results showed that the application of tax governance leads to give confidence and credibility in the financial reports submitted to the Internal revenue Service and sales tax.And lead to a reduction of the phenomenon of tax evasion and thus the possibility of determining the tax base fairly.

Key words:

corporate governance ; tax evasion ;

المقدمة :

مما لا شك فيه أن الحوكمة تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن، في ظل ما يشهده العالم اليوم من التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي تلعب فيه الشركات الخاصة دوراً كبيراً ومؤثراً، بما يستتبعه ذلك من ضرورة مراقبة هذا الدور وتقويمه .

تتيح الحوكمة دوراً كبيراً وأكثر فاعليةً لأصحاب المصالح داخل الشركات للقيام بدور الرقابة أو دور الحوكمة، وحين نتفحص أصحاب هذه المصالح قد يرى البعض أنهم الدائنون، وقد يرى البعض أنهم المودعون في البنوك، وقد يرى البعض أنهم وأنهم . . ، ولم ينتبه البعض إلى أن الإدارة الضريبية في أي بلد هي من أهم وأكثر أصحاب هذه المصالح باعتبار أن أي سوء إدارة داخل أي شركة أو أي قرارات غير رشيدة لمجلس الإدارة من شأنها إهدار الربح المحاسبي لهذه الشركات وما يتبعه من إهدار الحصيلة الضريبية.

وتهدف حوكمة المنظومة الضريبية أيضاً إلى تنمية الحصيلة وجذب الإستثمارات، والقول بأن حوكمة المنظومة الضريبية الهدف منها هو تنمية الحصيلة وجذب الاستثمارات يرجع إلى أن الحوكمة في حد ذاتها وحوكمة الشركات أو حوكمة المنظومة الضريبية هي الباعث الأساسي على ثقة المستثمر في الاستثمار في بلد ما وبالتالي فإنَّ المستثمر حينما يود أن يوجه جزءاً من استثماراته إلى بلد ما مع وجود مفاهيم الحوكمة وشيوعها في هذه الدولة عامل أساسي في بث الثقة في نفسه للاستثمار في هذا البلد، وبالتالي لم يعد الكلام فقط على وجود أو عدم وجود حوافز ضريبية لكنه يمتد أيضاً إلى أنه هل هناك حوكمة تطبق فعلياً أم لا .

ومن هنا جاءت فكرة البحث أنه لا بد من الخروج بالإدارة الضريبية من المفاهيم السائدة السابقة إلى الدور الأكثر إيجابية والخروج من مفهوم الحيادية إلى عدم الحيادية. والمقصود بعدم الحيادية أن التشريع الضريبي أو الإدارة الضريبية لا تقبل أفعال الآخرين كما هي عليه ولكن لا بد من أن تتدخل في التوجه وفي الرقابة داخل الشركات نفسها للاطمئنان ليس فقط لأن الربح المحاسبي قد تم قياسه والإفصاح عنه بدقة وشفافية أكثر من هذا إلا أن هذا

الربح المحاسبي تم التوصل إليه من خلال نتائج وقرارات رشيدة لمجلس الإدارة

1- أهمية البحث:

يعد موضوع الحوكمة من المواضيع التي لها أهمية كبيرة في منظمات الأعمال ، حيث تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تحاول معرفة مدى إمكانية تطبيق الحوكمة الضريبية على الشركات ، ومدى إمكانية تحقيق المصادقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات ، وبالتالي أثرها في الحد من التهرب الضريبي .

2- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن بعض الشركات تقدم قوائم مالية تحتوي على معلومات مالية تفتقر إلى الدقة والشفافية والوضوح لغرض تقليل الضريبة المستحقة عليها وبالتالي تنعدم الثقة بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وبين هذه الشركات.

ومن المعلوم أيضا ان هذه الضرائب تمثل إيرادات بالنسبة للدولة وأن تلاعب الشركات في قوائمها المالية يؤدي إلى تقليل هذا المبلغ وبالتالي لا تقوم الشركة باخذ المبلغ الحقيقي مما يرثر سلبا على اقتصاد الدولة خصوصا أن الضرائب تمثل مصدر إيراد مهم بالنسبة للدولة.

3- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الاهداف الآتية :

توضيح مفهوم حوكمة الشركات والحوكمة الضريبية وبيان أهمية تطبيق مبادئها .

توضيح مفهوم الضريبة ومفهوم التهرب الضريبي وأثره على الدولة .

معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية على الشركات في مصادقية التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات مما يحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

4- فرضية البحث:

1. إن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصادقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات .
2. إن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل.

5- دراسات سابقة:

دراسة جودة،(2008)، بعنوان :مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية.

هدفت هذه الدراسة معرفة واقع الحوكمة المؤسسية في بنك فلسطين، وفقا لمبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD) ، ومبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي المبنية عليها، ومحاولة معرفة فروق دراسة ذلك الواقع وفقا لمتغيرات: الجنس، والعمر، والدرجة العلمية، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة المصرفية، والموقع الوظيفي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن بنك فلسطين يلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية بدرجة مرتفعة، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر إيجابيا في مؤشرات أداء البنك.

دراسة إياد جبير، (2008) بعنوان :مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة صممت استبانة مكونة من 40 سؤالا لتغطية المحاور الرئيسة كلها، حيث يغطي كل محور مبدأ من مبادئ الحوكمة المؤسسية المتعارف عليها، وقد وزعت الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من نقابة المهندسين الأردنيين ، التي أكثر من 50 % من مجتمع الدراسة بناء على عدد المنتسبين للنقابات المهنية، ولقد أظهرت الدراسة

أن هناك تطبيقاً لمبادئ الحاكمية المؤسسية المذكورة في فرضيات الدراسة ومن أهم نتائجها هو ما يتعلق بالفرضية الثامنة، وهي: هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين، وموظفي نقابة المهندسين الأردنيين، حول مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، حيث تبين أن هناك فروقا في المبادئ (الاتية) الحفاظ على حقوق الأعضاء، و الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، والسلوك المهني، والإفصاح، والشفافية، والمسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود فروق في المبدأ (الاتي): (صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة والإدارات التنفيذية ومسؤوليتها).

دراسة (Jing-Fong& Chen& Ku&Her Lee, 2012) بعنوان: دراسة عوامل حوكمة الشركات وسلوكيات إدارة الأرباح للشركات العامة في تايوان.

تستكشف هذه الدراسة تأثير عوامل حوكمة الشركات وسلوكيات إدارة الأرباح، وتتكون عينة الدراسة من 268 شركة من الشركات المملوكة للقطاع العام في تايوان. واستخدمت الدراسة نموذج تعديل جونز لاختبار التدفق النقدي الحر، وبنود الاستحقاق التقديرية، وبعض عوامل حوكمة الشركات، وقد أظهر التحليل أن الارتباط إيجابي على مستحقات التقديرية مع التدفقات النقدية الحرة، كما أشارت النتائج إلى أن الشركات التي دققتها كبرى شركات التدقيق

(Big-Four CPA) تكون عناصر الاستحقاق التقديرية فيها أقل، وأن نسبة الدين إلى الأصول لها علاقة سلبية، بالمستحقات التقديرية، وتبين النتائج تطبيق حوكمة الشركات تشير إلى أن معدل دوران المراجعين الداخليين، وأنه لا يتم إعادة صياغة أو مراجعة عدد من التقارير المالية وتوقعات الأرباح لعدد كبير من البنود المتعلقة بالاستحقاق التقديرية، والتحليل يظهر أيضا مختلف السلوكيات لإدارة الأرباح بين صناعة التكنولوجيا العالية والتقليدية.

الاطار النظري

ركزت مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية في إعداد القوائم المالية وضمان حقوق المساهمين وعلى تحقيق العدالة لكافة الأطراف المستفيدة من القوائم المالية وغيرها من المبادئ التي جاءت لخدمة كافة الأطراف التي تتعامل مع الشركات .

1- حوكمة الشركات:

أصبحت حوكمة الشركات من أهم المواضيع المتطرق إليها على الصعيد المحلي والدولي، وأصبحت تشكل ركيزة هامة لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنموي والتنظيمي في ظل العولمة والانفتاحات الاقتصادية الضخمة بين الدول والتي شهدتها العقود الأخيرة، في ظل المنافسة الشديدة، كما وأصبح تطبيق قواعد وأسس حوكمة الشركات شعارا يتبناه كلى القطاعين العام والخاص على حد سواء وبدءوا بالمناشدة به، و وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين وأصحاب المصالح، ومؤشرا على مستوى الالتزام الذي وصلت إليه الإدارات من التزام مهني بقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد والاحتيال (1) .

إن التطبيق الصحيح والسليم لحوكمة الشركات يلعب دورا فعالا في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتفعيل الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الخارجية، وتدعيم أسواق الأوراق المالية، ودفع عجلة الاقتصاد بقوة إلى الأمام، ومن الناحية المحاسبية فقد زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية متمثلين في كافة أطراف أصحاب المصلحة، خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، في مقدار دقة وسلامة البيانات والمعلومات المفصح عنها من قبل إدارات الشركات من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة ، لأن نظام حوكمة الشركات يحتاج إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية للقضاء على تباين المعلومات بين جميع الأطراف من أجل تحقيق التوازن بين صلاحيات أصحاب المصلحة في الشركات، مما يجعل المطلعين في الشركات (أي الإدارة) للمساءلة عن أفعالهم.

لقد اختلفت المفاهيم الخاصة بحوكمة الشركات وتعددت وتطورت مع مرور الوقت، والتطورات الحاصلة جراء الانفتاح والعولمة التي يشهدها العالم، حيث بين (Pechlaner , et al., 2012) أنه كان قد إنبتق مفهومها في محاولة لتخفيف الآثار السلبية لانفصال الملكية والإدارة، أي على أساس نظرية الوكالة، حيث أن حوكمة الشركات تشتمل على جميع الأنظمة في سياق العلاقة بين المساهمين والإدارة والتي تسعى لتحقيق الموائمة بين الوكالات للمدراء مع مصالح المالكين، وبالتالي حل المشكلة الرئيسة وهي مشكلة الوكيل، ولقد بين أيضا على وجود وجهات نظر أخرى تركز على النظرية المؤسسية كما بينها أغيليرا وجاكسون عام 2003 ، والتي تأخذ منحى أصحاب المصالح (سواء كانوا موردين، أم دائنين، أو عملاء، أو الجهات الحكومية، وموظفين ومدراء)، ولقد بين أن شانكمان سنة 1999 عرف حوكمة الشركات بأنها : مجموعة من القواعد والعادات والمنظمات في كل الشركات والتي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة وإدارة الشركة وخاصة في سياق صنع القرار والسيطرة .

ولقد عرف الباحث الحاكمية المؤسسية بأنها مجموعة من القواعد والقوانين والأنظمة التي تنظم عمل الإدارة ومجالسها وهيكلتها مما يتيح للمساهمين، وأصحاب المصالح زيادة رقابتهم على الإدارة ومجالس الإدارة وحفظ حقوقهم، سواء كانت هذه القواعد داخلية أو خارجية (2) .

2- الحوكمة الضريبية ومرتكزاتها :

الحوكمة الضريبية هي مجموعة قواعد وضوابط وإجراءات تضمن حسن سير العمل وتحقيق الأهداف وبالأخص توافر الشفافية وتعزيز المصداقية بما يوطد الثقة المتبادلة بين مصلحة الضرائب ومموليها .

وترتكز الحوكمة الضريبية على عدد من المرتكزات منها :

- قدرة الإدارة الضريبية على فرض الرقابة على مجمل الأداء المالي والمحاسبي للشركات باعتبارها تهم أصحاب المصالح داخل هذه الشركات وبما يحقق المحافظة على الحصيلة الضريبية من الضياع وتعظيم الربح الضريبي ومنع اتباع سياسات ينجم عنها تعثر الشركات .
- قدرة المشرع الضريبي على تحقيق التناسق والموائمة بين عناصر النظام

الضريبي ودعم أو اصر الثقة والتعاون بين عناصر النظام سواء أكانت الضريبة أو المكلفين أو مراجعي الحسابات وبحيث يمكن منع الإدارة الضريبية من التعسف في ممارسة سلطاتها وتحقيق الملاءمة بين درجة الجرم والعقوبة سواء بما يتعلق بحالات المخالفة للتشريعات أو التهرب الضريبي كما يجب العمل على تخفيف الأعباء الدفترية والتنظيمية سواء للمحاسبين أو للمراجعين واللازمة لأغراض إعداد البيان الضريبي .

- الأخذ بالمفاهيم المتعلقة بالمخاطر الضريبية مثل مخاطر الفحص الضريبي الشامل ومخاطر تناقص قيمة الحصيلة الضريبية بفعل عاملي التضخيم وتغير أسعار الصرف وآخرها مخاطر تصاعد المنازعات الضريبية .

- إيجاد آلية للرقابة الذاتية بما يحقق جودة القياس والإفصاح المحاسبي من ناحية وجودة أعمال الفحص والمراجعة من ناحية أخرى وبما يقضي على حالات التواطؤ والفساد إن وجدت .

- الموازنة بين الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية بما يعظم في النهاية صافي العائد الاجتماعي القومي .

- عدالة التشريع الضريبي في المعاملة الضريبية بين المكلفين والإدارة الضريبية وكذلك بين المكلفين أنفسهم .

- التشجيع على مسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة ورفع مستوى الوعي الضريبي .

- الأخذ بالأساليب العلمية والتقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة .

وفي النهاية نشير إلى أن دور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تنفيذها ، ولكن يمتد ليشمل توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومة والسلطة التشريعية ، والقطاع الخاص ، والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور ، وعدم إغفال الدور الفعال والحاسم لأساتذة كلية الاقتصاد .

3- ماهية الضريبة:

هناك عدد من التعاريف المختلفة للضريبة ، ومن الجدير ذكره هنا هو أن أول تعريف عصري للضريبة قدمه الفقيه الفرنسي Jese حيث عرف

الضريبة بأنها " استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ". (3)

ومع تطور المجتمعات تطور تعريف الضرائب ومن بين هذه التعاريف الحديثة نورد ما يلي:

الضريبة هي مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين مساهمة منهم في تغطية نفقاتهم العامة بصيغة نهائية ، ودون أن تعود عليهم بالنفع الخاص مقابل دفع الضريبة باعتبارهم أعضاء متضامنين في الدولة التي تهدف تقديم الخدمات العامة. (4)

ومن التعريفات الحديثة للضريبة " أنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبراً ويتم تحصيلها من المكلفين بشكل نهائي ودون مقابل ، وذلك وفق قانون أو تشريع محدد ، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها ". (5)

ومن التعاريف الأكثر شمولية وعمومية هو تعريف الأستاذ Mehl حيث يعرف الضريبة " بأنها استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكاليفية، وبطريقة نهائية وبلا مقابل لقصد تغطية الأعباء العامة ، ولتحقيق دخل للدولة. (6)

4- التهرب الضريبي

1-4 تعريف التهرب الضريبي :

يعني التهرب من الضريبة الإفلات منها بعدم دفعها كلية أو بعضها ، أو من تحمل عبئها ، وذلك في وقت واحد ، أو التخلص من عبئها وذلك بمخالفة القانون ، وباستخدام إحدى الوسائل التي حددها القانون حصراً (7).

وهناك تعريف آخر للتهرب الضريبي وهو قيام المكلف ببعض الأعمال أو الأفعال المخالفة للقانون والتي من شأنها تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه . (8)

وبالتالي فإن المقصود بالتهرب الضريبي هو التخلص من عبء الضريبة بشكل واضح ومخالف للقانون وباستخدام إحدى الوسائل التي حددها القانون حصراً، وحتى يتحقق التهرب من الضريبة يجب توافر مجموعة من الشروط منها:

- التخلص من العبء الضريبي.

- مخالفة قواعد القانون.

- استعمال إحدى الطرق الاحتيالية ومن هذه الطرق مثلاً إمساك المكلف دفاتر أو سجلات أو مستندات أو حسابات حقيقية ولكنه يقدم إقراره الضريبي لمصلحة الضرائب استناداً إلى دفاتر أو سجلات مصطنعة مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات الحقيقية التي تم إخفائها عن مصلحة الضرائب ، أو إمساك المكلف حسابات حقيقية وتقديمه إقرار ضريبي على أساس عدم وجود دفاتر، بينما الحقيقة أن لديه حسابات ودفاتر تختلف عما هو وارد في الإقرار، أو إخفاء نشاط أو أكثر يخضع للضريبة.(9)

4-2 أشكال التهرب الضريبي وأنواعه :

يتخذ التهرب من الضريبة شكلين هما :

التجنب الضريبي الذي لا عقوبة عليه ولا تجريم له (التجنب الضريبي) ، والثاني هو التهرب غير المشروع.

- التجنب الضريبي (أو ما يطلق عليه البعض التهرب المشروع) : يبدو من الوهلة الأولى غرابة تقنين التهرب باتخاذ اسم له بأنه التهرب المشروع ، إذ يبدو هذا التناقض بين كلمتي التهرب وهي تعني الإفلات من الضريبة ، وفي الوقت ذاته يكون ذلك التهرب مشروعاً ، أي متفقاً مع صحيح القانون ، فيقوم المكلف بتحاشي التصرف الذي تجب منه الضريبة بمناسبة قيامه به، فلا تتحقق الواقعة المنشئة للضريبة ، ويفلت الممول من الخضوع لأحكام ، ويكون ذلك بسوء نية ، فالإفلات من الضريبة مع بقائه في حدود القانون أي يمكن القول بأنه تهرب من الضريبة برداء من قانون.

- التهرب غير المشروع : يقصد به قيام المكلف بمخالفة قانون الضرائب بنية الغش المقصود به الإساءة إلى الخزانة العامة والإضرار بها بإستعمال طرق احتيالية.

وهناك نوعان للتهرب الضريبي هما :

- التهرب الضريبي داخل الدولة : وتتعدد صور التهرب الضريبي داخل الدولة ، للإفلات من الضريبة ، ومن تحمل عبئها بقيام المكلف بمخالفة قواعد القانون باستخدام إحدى الوسائل التي حددها القانون .

- التهرب الضريبي خارج الدولة : ويقصد بهذا النوع من التهرب ذلك الذي يتم عبر حدود الدولة ، والتهرب الدولي ، فهو محاولة التملص من عبء الضريبة الوطنية ، وقد لا يتطلب ذلك تهريباً ، وفي أحيان أخرى يتطلب ذلك التهريب (10).

3-4 أسباب التهرب الضريبي :

للتهرب الضريبي الكثير من الأسباب والدوافع التي لا يمكن حصرها ، وذلك لأنها تختلف باختلاف التشريعات المالية والأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، ومستوى الوعي العام ، وكفاءة الأجهزة ، وفعالية الإجراءات ، إلا انه يمكن إجمال هذه الأسباب على النحو الآتي:

- الأسباب التشريعية : ومرجع ذلك إما إلى النقص في التشريع الضريبي ، وعدم إحكام صياغته ، وإحتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفون ، وعدم دقة هذه التشريعات ، وخاصة في البلدان النامية التي غالباً ما تصدر بسرعة ، وكذلك تعقيد التشريع الضريبي .

- قيمة الضرائب : مثل إرتفاع أسعار الضرائب.

- عدم المساواة في التطبيق.

- قصور الإعفاءات الضريبية.

- إرتفاع الضغط الضريبي : ويعرف الضغط الضريبي بأنه نسبة جملة الضرائب

المفروضة على المكلف إلى صافي دخله.

- الهيكل الضريبي : فإن تعدد الضرائب والتصريحات التي تطلب من المكلف تكون هذه العوامل ثغرات يستغلها المكلف للتهرب من الضريبة.

- ضعف الثقة بالحكام ومعاونتهم.

- الظروف الاقتصادية غير المؤاتية

4-4 آثار التهرب الضريبي :

يؤدي التهرب من الضريبة إلى آثار خطيرة للاقتصاد القومي ، إذ أنه يقلل من الإيرادات وبالتالي من الإنفاق العام ، وهذا بدوره يؤدي إلى الإقلال من الاستثمار وزيادة الإنتاج ثم إلكساد اقتصادي ، وتؤدي ظاهرة التهرب الضريبي إلى الإضرار من الناحية المالية بالخزانة العامة والمكلفين على حد سواء ، حيث يؤدي التهرب إلى انخفاض الحصيلة الضريبية للخرينة، كما يؤدي إلى المساس بالعدالة الضريبية بين أفراد المجتمع نظرًا لأن بعض المكلفين يدفع الضريبة بينما يتهرب منها البعض الآخر جزئيًا أو كليًا مما يساعد على تفشي انهيار الأخلاق والشعور بعدم الرضى ثم زيادة المحاباة وعدم الاكتراث وأداء الواجب وهذا يشجع المكلفين على عدم دفع الضرائب والتهرب منها (11).

هذا ومن ناحية أخرى فإن حبس بعض الأفراد الضرائب المستحقة عليهم تحت أيديهم واستغلالها في الأنشطة التي يمارسونها ، وإن كان يؤدي هذا إلى زيادة الإنتاج فإنه يؤدي في الوقت نفسه إلى التراكم الرأسمالي لدى هؤلاء الأفراد فيزيد الخلل في الموازين الاجتماعية نتيجة لاتساع الهوة بين ثروات الأفراد.

وتعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة اجتماعية خطيرة تضر الاقتصاد القومي ، وتفوت على الدولة تنفيذ سياستها المالية لأهدافها وأغراضها التنموية ، نظرًا لفقدان الخزانة العامة للدولة لحصائل وموارد مالية من المفروض توفيرها من قبل النظام الضريبي ، كذلك قد تنعكس آثار التهرب الضريبي في شكل زيادات في أعباء بعض الفئات من الجمهور ، مما ينافي سيادة مبادئ العدالة الضريبية في التطبيق ، ويحفز بالتالي إلى ممارسة التهرب الضريبي(12).

5-4 أساليب ووسائل معالجة ظاهرة التهرب الضريبي :

يمكن أن تلجأ الدولة في سبيل مكافحة التهرب الضريبي إلى استخدام وسائل وقائية كأن تعمل على منع وقوعه ، وذلك من خلال تلافى الأسباب المؤدية إليه ، كما يمكن للدولة استخدام وسائل علاجية، وذلك عن طريق معاقبة مرتكبي هذه الجريمة وإنزال العقوبات عليهم ، ومن الوسائل التي يمكن اتباعها في معالجة ظاهرة التهرب الضريبي ما يلي:

- نشر الوعي الضريبي : ويتم ذلك بتعريف المكلفين بالضريبة وطبيعتها ومشروعية حق الدولة في تقاضيها ، ووجوه إنفاقها من خلال أجهزة الإعلام المختلفة ، ولا يكفي إذاعة نشرات تذكيرية بالصحف ، ليقوم المكلفون بتقديم إقراراتهم بالميعاد ، وسداد الضريبة في الوقت المحدد ، وذلك لأن الشعور بالمسؤولية تجاه دفع الضريبة أمر لا يقوم فقط على الاعتبار الموضوعية والفنية وحدها ، بل يستند إلى اكتمال الوعي الضريبي وتمتع أفراد المجتمع بروح الانتماء السليم إلى الوطن .

- تحقيق العدالة الضريبية : لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية لابد من مجموعة من السبل والإجراءات منها:

- شمولية الضريبة : بحيث تصيب كافة الدخول حتى لا يشعر المكلف الذي يدفع الضريبة أن هناك من يحقق إيرادات ولا يدفع الضريبة .

- معدل الضريبة : بحيث يجب أن يكون معدل الضريبة في حدود المعقول لأن أي معدل مرتفع يترك آثاراً سيئة على نفسية دافع الضريبة، وأي ضريبة تآكل مطرحها تدفع إلى التهرب الضريبي ، لأن مثل هذه الضريبة تصيب رأس المال ولا تصيب الربح الناجم عن رأس المال .

- الإعفاءات الضريبية : أي نظام ضريبي يحتوي على إعفاءات فيها محاباة لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى ، لابد أن يدفع دافع الضريبة إلى التهرب منها ، لذلك على الإعفاءات أن تكون مدروسة بشكل جيد ويستفيد منها أشخاص بحاجة إلى إعفاءات وإلا أدى الأمر إلى تهرب ضريبي من قبل دافعي الضرائب .

- تشجيع المكلفين على مسك الدفاتر التجارية .

- التنسيق بين الجهات المختلفة في الدولة والعمل على ضمان التنسيق المطلوب بين الدوائر الحكومية وضريبة الدخل يتطلب تفعيل وزيادة التنسيق بين هذه الدوائر .

- مراجعة التشريعات الضريبية : حيث يكون للتشريع الضريبي الجيد مجموعة من

الصفات من حيث حسن الصياغة وانسجامه مع الوضع الاقتصادي السائد .

5- المتطلبات الضرورية للحوكمة في قطاع ضريبة الدخل :

هناك الكثير من المتطلبات الضرورية لتفعيل الحوكمة في قطاع ضريبة الدخل والتي يساعد تطبيقها على زيادة العائدات الضريبية بشكل كبير ، ومن هذه المتطلبات يمكن إيجازها فيما يلي :

- المتطلبات القانونية : هناك الكثير من عمليات التهرب الضريبي التي تتم في

مجتمعنا ، لذلك يجب إنشاء مؤسسات قانونية تشجع تطبيق القوانين الخاصة بالنزاهة والشفافية وذلك للحد من الفساد والتهرب الضريبي .

- المتطلبات الاقتصادية : إن العائدات الضريبية تشكل أحد الروافد الهامة لميزانية الدولة حيث أن عملية ضبط الضرائب تساعد بشكل كبير على زيادة قدرة الدولة على الإستغناء عن أموال الدول المانحة .

إنّ تطبيق الحوكمة يرتقي بفاعلية ، ويزيد اهتمام المجتمع وارتباطه بالدائرة المعنية ، ويؤدي إلى زيادة التعامل معها بهدف تحقيق الأهداف المنشودة ، والحوكمة لا شك بأنها أساس جيد للرشد والنضج ودليل واضح على إعلاء القيم والمبادئ وفي الوقت ذاته تدعم الإدارة في البحث عن المصلحة ، وتعظيم سبل المنفعة، وتعمل على تحقيق وفرة في عوائد الدائرة . والحوكمة هي منظومة تفاعلية استهدافية لها إطار حركة، ولها فواعل تحركها وتساعد الحوكمة على معالجة الفاقد الإقتصادي وغير المستغل والمهدر والعاطل ، وترفع اقتصاديات التوظيف والإستثمار وقدرة المشروعات على استغلال الفرص الإقتصادية السانحة ، وهي عمليات متكاملة الصديق والشفافية

والعلانية والإفصاح ، فهذه المنظومة هي منظومة تفاعلية استهدافية قائمة على صدق البيانات .

وبهذا يمكن الإشارة إلى أن الحوكمة الجيدة تساهم بما يلي : (13)

- تحسين قدرة المؤسسات والدوائر الحكومية على تحقيق اهدافها وذلك من خلال تحسين صورتها من وجهة نظر المجتمع .

- تطوير عملية صنع القرار في المؤسسة بزيادة إحساس المدراء بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال أنظمة الرقابة المختلفة .

- تحسين عملية المصادقية لدى البيانات ، وتحقيق سهولة فهمها مما يزيد من ثقة الجمهور بالدائرة المعنية وخاصة الدوائر المالية .

- تطوير درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات وكذلك عن الأداء والإنجاز الذي قامت به وعن الموجودات والاصول التي تحوزها بالفعل .

- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين في الدائرة العامة وتحسين معدلات دورات الموظفين واستقرارهم وتنمية الصورة الإيجابية عن المؤسسة .

إنَّ عملية تفعيل الحوكمة داخل مؤسسات الدولة العامة يسهم في زيادة قوة (جهاز المناعة) ضد الفساد وضد عمليات الإفساد ، ومن ثم زيادة وتفعيل كفاءة الجهاز الإداري والمالي وبالتالي تحسين الأداء بشكل يساعد على تحقيق الحكم السليم في هذه المؤسسة .

الإطار العملي للبحث

يتناول هذا الفصل من الدراسة التعريف بمنهجية الدراسة وإجراءاتها ، حيث يناقش منهج ومجتمع وعينة وأداة الدراسة ، وعرض النتائج ومن ثم التوصيات .

منهجية الدراسة : لقد استخدم المنهج الوصفي والتحليلي لإنجاز هذه الدراسة وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي من خلال الإطلاع على المراجع والدراسات الأخرى ذات الصلة ، أما من حيث المنهج التحليلي فقد اتبعت

الدراسة المسح الميداني واستخدمت أداة الإستبانة لجمع المعلومات من أفراد العينة وتحليلها بعد ترميزها .

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في شركات التدقيق العاملة في عمان ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات حيث تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة ، وقد تألفت عينة الدراسة من الأفراد العاملين مع (5) شركات بواقع (5) استبانات لكل شركة ، حيث تم توزيع (25) استبانة على عينة الدراسة بطريقة عشوائية ، تم استرجاع (22) استبانة ، وتم استبعاد (3) استبانات لعدم اكتمال المعلومات ، حيث تم اخضاع 19 استبانة والتي تعتبر صالحة للتحليل .

مصادر جمع البيانات :

استخدم الباحثان مصدرين رئيسيين للحصول على المصادر اللازمة وهما :

1. **المصادر الثانوية:** والتي تتمثل في أدبيات موضوع الدراسة ، كالكتب والمقالات ونتائج البحوث والدراسات التي تم اجراؤها في إطار موضوع الدراسة ، وقد ساعد الباحثان في المادة العلمية النظرية .
 2. **المصادر الأولية :** والتي تتمثل في البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية ، وبواسطة استبانة صممت لكي تعكس متغيرات الدراسة وفرضياتها .
- وقد تم اتباع مقياس ليكرت الخماسي فيما يتعلق بإجابات المبحوثين ، حيث يشير إلى أن (5) موافق بشدة ، (4) موافق ، (3) محايد ، (2) غير موافق ، (1) غير موافق بشدة .

وقد تكونت الإستبانة من جزأين ، الأول يتعلق بالخصائص الشخصية للمبحوثين الجنس ، المؤهل العلمي ، مجال العمل ، الخبرة العملية ، المسمى الوظيفي . أما الجزء الثاني والذي يتضمن 13 عبارة تتعلق بالحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي من خلال مجالين ، حيث تضمن كل مجال (6-7) عبارات ، حيث كان المجال الأول والذي تضمن

العبارات من (1-7) يتعلق بأن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصادقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات .

أما المجال الثاني والذي تضمن العبارات من (8-13) يتعلق بأن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل .

متغيرات الدراسة :

1. المتغير المستقل : وهو تطبيق الحوكمة الضريبية
2. المتغيرات التابعة : وهي :
- إضفاء الثقة والمصادقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات .
- الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل .

المعالجة الإحصائية :

لأغراض التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة قام الباحثان باستخدام العديد من أساليب الإحصاء الوصفي للمعالجة الإحصائية .

1. التوزيع التكراري والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة .
2. الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاهات إجابات المبحوثين تجاه أثر الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي ، وكذلك درجة التقارب أو التجانس في إجابات هؤلاء المبحوثين في فرضيات الدراسة .
3. اختبار (T) للعينات المستقلة لمعرفة فيما إذا كان هناك علاقة إحصائية .
4. اختبار Reliability لمعاملات الثبات لعبارات الأداة .
صدق أداة الدراسة وثباتها :

للقوف على صدق مقاييس أداة الدراسة فقامت الباحثة بعرض العبارات التي تضمنتها متغيرات الدراسة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

الأردنية ، وكذلك مجموعة من الممارسين المتخصصين في هذا المجال ، وقد تم إدخال بعض التعديلات للأداء في ضوء ملاحظاتهم .

بالإضافة لذلك خضعت عبارات الإستبانة لاختبار معاملات الثبات Reliabilty للتحقق دلالات ثبات الأداة ، من خلال الإتساق الداخلي لأداة الدراسة ، وكذلك بالإعتماد على معامل كرونباخ - ألفا ، حيث بلغ معامل الثبات (79.1) ، ويعد هذا الثبات مقبولا لأغراض الدراسة .

تحليل النتائج واختبار الفرضيات :

1. خصائص المبحوثين : ويمكن وصف خصائص المبحوثين من خلال الجدول رقم 1 .

الجدول رقم (1) : خصائص المبحوثين

متغيرات الدراسة	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	أنثى	7	36.8
	ذكر	12	63.2
العمر	30-20	11	57.9
	40-31	4	21.1
	50-41	4	21.1
	أكبر من 50	0	0
	دبلوم	5	26.3
المؤهل العلمي	بكالوريوس	7	36.8
	ماجستير	2	10.5

26.3	5	دكتورة	
21.1	4	محاسبة	مجال العمل
21.1	4	ضريبة	
10.5	2	تدقيق	
47.4	9	غير ذلك	
26.3	5	مقدر ضريبة	
31.6	6	محاسب ضريبة	المسمى الوظيفي
21.1	4	مدقق حسابات	
21.1	4	غير ذلك	
5.3	1	أقل من 5	
31.6	6	10-5	الخبرة العملية
26.3	5	15-11	
36.8	7	أكثر من 15	

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أعلاه أنّ غالبية الأفراد المبحوثين كانوا من الذكور ، إذ بلغ عددهم 12 ذكر ويشكلون ما نسبته (63.2%) من إجمالي المبحوثين ، وأن هذا التمثيل المرتفع في العينة ينسجم مع واقع توزيع العاملين في شركات التدقيق ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، يليهم الإناث إذ بلغ عددهم (7) ويشكلون ما نسبته (36.8%) .

- أما توزيع المبحوثين حسب العمر فقد كان الأفراد الذين أعمارهم من 20-30 يشكلون الفئة الأكبر ، إذ بلغ عددهم (10) أفراد بنسبة مئوية (57.9%) ، يليهم الفئتين من 31-40 و من 41-50 إذ بلغ عدد الأفراد (4) بنسبة (21.1%) ، أما الفئة التي أفرادها أكبر من 50 سنة فلم يكن هناك أفراد ضمن هذه الفئة .

- أما توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي فقد كانت فئة الأفراد الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس هم الأغلبية إذ بلغ عددهم (7) وبنسبة مئوية (36.8%) من المجموع ، يليها الفئتين الدبلوم والدكتوراة إذ بلغ عد أفرادهم (5) بنسبة مئوية (26.3%) ، ثم فئة الأفراد الذين مؤهلهم العلمي ماجستير وهي أقل فئة تمثيلاً حسب متغير المؤهل العلمي ، إذ بلغ عد أفرادها (2) وبنسبة مئوية (10.5%) .
- أما توزيع المبحوثين حسب مجال العمل فقد كانت فئة الأفراد الذين يعملون في المجالات الأخرى غير المذكورة هم الأغلبية إذ بلغ عددهم (9) وبنسبة مئوية (47.4%) من المجموع ، يليها الفئتين المحاسبة والضريبة إذ بلغ عد أفرادهم (4) بنسبة مئوية (21.1%) ، ثم فئة الأفراد الذين يعملون في التدقيق وهي أقل فئة تمثيلاً حسب متغير المؤهل العلمي ، إذ بلغ عد أفرادها (2) وبنسبة مئوية (10.5%) .
- أما بالنسبة لتوزيع المبحوثين حسب المسمى الوظيفي ، فقد كانت فئة الأفراد الذين يحملون مسمى محاسب ضريبة هي الأغلبية إذ بلغ عددهم (6) وبنسبة مئوية (31.6%) ، يليها فئة الأفراد الذين يحملون مسمى مقدر ضريبي حيث بلغ عد أفراد هذه الفئة (5) وبنسبة مئوية (26.3%) ، يليهم الفئتين الذين يحملون المسمى الوظيفي مدقق والفئة غير ذلك إذ بلغ عد أفراد كل فئة منهم (4) وبنسبة مئوية (21.1%) وتعتبر هاتين الفئتين هما الأقل .
- أما بالنسبة لتوزيع المبحوثين حسب الخبرة العملية ، فقد كانت فئة الأفراد الذين خبرتهم 15 سنة فما فوق هي الأغلبية إذ بلغ عددهم (7) وبنسبة مئوية (36.8%) ، يليها فئة الفراد الذين خبرتهم من 5-10 سنوات حيث بلغ عد أفراد هذه الفئة (6) وبنسبة مئوية (31.6%) ، يليهم فئة الأفراد الذين خبرتهم من 11-15 سنة إذ بلغ عد أفرادها (5) وبنسبة مئوية (26.3%) ، أما الفئة من 1-5 وهي أقل لفئة تمثيل من حيث متغير الخبرة إذ بلغ عد أفرادها (1) وبنسبة مئوية (5.3%) .

عرض نتائج الدراسة :

يتضمن هذا الجزء عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الإجابة عن تساؤلاتها ، واختبار فرضياتها وعلى النحو الآتي :

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية الأولى : إنَّ تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصداقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات .

- للإجابة على هذه الفرضية والتي تناولت فقرات الإستبانة من 1-7 ، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجات الممارسة لفقرات هذه الفرضية وكما هو موضح في الجدول رقم (2) .
الجدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الممارسة "إنَّ تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصداقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات " .

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
1.	يزيد استخدام معايير الحوكمة الضريبية في إعداد المعلومات المحاسبية من مصداقية التقارير المالية	4.87	1.1	1	عالية
2.	يؤدي تطبيق معايير الحوكمة الضريبية إلى الحد من القرارات المتحيزة والغير موضوعية الصادرة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بناءً على التقارير المقدمة .	3.61	1.16	3	عالية
3.	زيادة الثقة بالتقارير المالية المطبق عليها حوكمة الضريبة والإعتماد عليها في اتخاذ القرارات الضريبية .	3.11	0.91	5	متوسطة

4.	يؤدي تطبيق الحوكمة الضريبية في التقارير المقدمة إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إلى اعتماد نهج واضح وسياسات مرنة وموحدة	3.76	1.21	2	عالية
5.	يؤدي تطبيق الحوكمة الضريبية في المنشآت الكبيرة إلى جهد وعمل محاسبي أقل عند إعداد التقارير المالية .	3.51	1.18	4	عالية
6.	ملائمة تطبيق الحوكمة الضريبية في إعداد القوائم المالية مع معايير إعداد التقارير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية المحتواة في التقارير المالية .	2.4	0.60	6	ضعيفة
7.	إن استخدام الحوكمة الضريبية يؤدي إلى التقليل من الوقوع في الأخطاء عند تقرير الضريبة على الدخل والمبيعات .	3.76	1.46	2	عالية
	الدرجة الكلية	3.57428	1.08857		عالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) بأن أفراد عينة الدراسة يرون بأن " تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصداقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات " ، من وجهة نظر المبحوثين في عينة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذه الفرضية (3.57428) وبدرجة ممارسة عالية ، حيث حازت العبارة رقم (1) على المرتبة الأولى وبدرجة ممارسة عالية والتي تنص على " يزيد استخدام معايير الحوكمة الضريبية في إعداد المعلومات المحاسبية من مصداقية التقارير المالية " . في حين حازت العبارة رقم (6) على المرتبة الأخيرة وبدرجة ممارسة ضعيفة ، والتي نصت على " ملائمة تطبيق الحوكمة الضريبية في إعداد القوائم المالية مع معايير إعداد التقارير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية المحتواة في التقارير المالية " ، وكانت فقرات الفرضية أسباباً لقبولها حسب إجابات العينة .

- اختبار (T) للعينات المستقلة :

الجدول رقم (3): نتائج اختبار (T) الخاص بأثر تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصادقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات

الفرضية	T: المحسوبة	T: الجدولية	مستوى الدلالة أقل من 0.05
H1	12.687	3.96	0.000

نلاحظ من الجدول رقم (3) أعلاه ، أنَّ قيمة T المحسوبة (12.687) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (3.96) وبمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05) اي أنَّ هناك أثر ذو دلالة إحصائية " لتطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصادقية في التقارير المالي المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات " حسب إجابات العينة .

الفرضية الرئيسية الثانية : إنَّ تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل .

- للإجابة على هذه الفرضية والتي تناولت فقرات الإستبانة من 1-7 ، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجات الممارسة لفقرات هذه الفرضية وكما هو موضح في الجدول رقم (4) .

الجدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الممارسة " تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل " .

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
8.	يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في الكشف عن التلاعبات والأساليب غير الأخلاقية التي يستخدمها المكلفون للتهرب من الضريبة .	3.65	0.83	5	عالية
9.	تشكل الحوكمة الضريبية قاعدة ينطلق منها المقدر الضريبي لتحديد الدخل الخاضع للضريبة بشكل نزيه وبعيد عن الإجتهد والتقدير الشخصي .	4.79	1.45	1	عالية
10.	استمرار تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى شعور المكلف بالرضا عن قرار دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .	3.75	1.24	4	عالية
11.	يؤدي استخدام الحوكمة الضريبية بالمكلف إلى الإلتزام بدفع المستحقات الضريبية المترتبة عليه دون اللجوء إلى المحاكم مما يؤدي إلى سرعة تحصيل إيرادات الدولة السيادية .	3.81	0.97	3	عالية
12.	يحد استخدام معايير الحوكمة الضريبية الرشيدة من حالات الفساد الإداري لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والتي تساعد في نشوء ظاهرة التهرب الضريبي .	4.5	0.93	2	عالية

13.	إنّ تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية يزيل اللبس والغموض الذي يكتنف عملية التقدير الضريبي مما يقلل من الفجوة بين المكلف والمقدر الضريبي	3.42	1.22	6	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.98666	0.94857		عالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) بأن أفراد عينة الدراسة يرون بأن " تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل " ، من وجهة نظر المبحوثين في عينة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذه الفرضية (3.98666) وبدرجة ممارسة عالية ، حيث حازت العبارة رقم (9) على المرتبة الأولى وبدرجة ممارسة عالية والتي تنص على " تشكل الحوكمة الضريبية قاعدة ينطلق منها المقدر الضريبي لتحديد الدخل الخاضع للضريبة بشكل نزيه وبعيد عن الإجحاد والتقدير الشخصي . " في حين حازت العبارة رقم (13) على المرتبة الأخيرة وبدرجة ممارسة متوسطة ، والتي نصت على " إنّ تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية يزيل اللبس والغموض الذي يكتنف عملية التقدير الضريبي مما يقلل من الفجوة بين المكلف والمقدر الضريبي " ، وكانت فقرات الفرضية أسباباً لقبولها حسب إجابات العينة .

اختبار (T) للعينات المستقلة :

الجدول رقم (5): نتائج اختبار (T) الخاص بأثر " تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل "

الفرضية	T: المحسوبة	T: الجدولية	مستوى الدلالة أقل من 0.05
H2	15.240	3.96	0.000

نلاحظ من الجدول رقم (5) أعلاه ، أنَّ قيمة T المحسوبة (15.240) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (3.96) وبمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05) اي أنَّ هناك أثر ذو دلالة إحصائية " تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل " حسب إجابات العينة .

الخاتمة:

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصداقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات .
- أن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي إمكانية تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل .
- أن عملية تفعيل الحوكمة داخل مؤسسات الدولة العامة بما فيها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يساهم في زيادة قدرتها وقوتها ضد الفساد وعمليات الفساد مما يحقق الحكم السليم لهذه المؤسسات .

التوصيات :

من خلال الدراسة يوصي الباحثان بما يلي :

- ضرورة العمل على تفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات الدولة العامة وخصوصاً دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بشكل يعزز الأداء فيها .
- العمل الجاد على زيادة وعي الموظفين والمسؤولين بمعايير الحوكمة لما لذلك من أثر كبير على تحقيق الأهداف العليا للمؤسسات المالية .
- العمل على وضع دليل عملي لتطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية ومنها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بشكل يعزز الشفافية والنزاهة والعدالة والمسؤولية والالتزام الأخلاقي بالوظيفة ، وإيجاد البيئة السياسية والإقتصادية المناسبة لتطبيقها من خلال الإستعانة بالخبراء والمستشارين .
- العمل على تأسيس دورات تدريبية تعمل على زيادة قدرة الموظفين على التعامل مع معايير الحوكمة بشكل يعزز الكفاءة والفاعلية ويساعد في تحقيق الوفرة في العائدات الضريبية وعدم المساس بالمصالح العامة .

- ضرورة إجراء دراسات أخرى عن موضوع الدراسة وذلك لتعزيز الإستفادة منه في إنشاء وتطبيق وتطوير مفهوم الحوكمة ومبادئها ومعاييرها في المؤسسات المالية .

الهوامش:

(1) دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان،
<http://www.ase.com.jo/ar>

(2) خوري نعيم، الشفافية والحاكمة في الشركات، مجلة المدقق، الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية، العدد 67، الأردن، 2006، ص 15 .

(3) شامية أحمد زهير، والخطيب خالد، المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص 133.

(4) ذنبيات، محمد جمال، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان، الدار العلمية ودار الثقافة، 2003، ص 121 .

(5) نور عبد الناصر، عدس، نائل، 2003، الضرائب ومحاسبتها، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع .

(6) شامية أحمد زهير، والخطيب خالد، مرجع سابق، ص 131.

(7) صادق مورييس، موسوعة التهرب الضريبي، الإسكندرية، دار الكتاب الذهبي، 1999، ص 1.

(8) أبو نصار محمد و اخرون، الضرائب ومحاسبتها، عمان، المكتبة الوطنية، 1996، ص 29.

(9) صادق مورييس ، مرجع سابق، ص 2.

(10) نفس المرجع، ص 4.

(11) هويدا، هبد الجليل، المالية العامة، ط2، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر، 1983، ص 292.

(12) غناية، غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان، دار البيارق للنشر، 1998، ص 253.

(13) الخضير، محسن، حوكمة الشركات: تفعيل أدوات الرقابة الضميرية للشركات، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 42..

المراجع :

- 1- أبو نصار محمد و اخرون ، الضرائب ومحاسبتها، المكتبة الوطنية، عمان، 1996 .
- 2- الخضيري محسن، حوكمة الشركات: تفعيل أدوات الرقابة الضميرية للشركات، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 3- خوري نعيم، الشفافية والحاكمة في الشركات، مجلة المدقق، الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية، العدد 67 ، الأردن ، 2006.
- 4- دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، <http://www.ase.com.jo/ar>
- 5- ذنبيات محمد جمال، المالية العامة والتشريع الضريبي ، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، 2003.
- 6- شامية أحمد زهير، والخطيب، خالد، المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، 1993 .
- 7- صادق مورييس، موسوعة التهرب الضريبي، دار الكتاب الذهبي، الإسكندرية، 1999 .
- 8- عناية، غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق للنشر، عمان ، 1998 .
- 9- نور عبد الناصر، عدس نائل، الضرائب ومحاسبتها ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن 2003
- 10- هويدا هيد الجليل، المالية العامة، ط2 ، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 1983 .